رسالة مفتوحة إلى الملك فهد بمناسبة التعديل الوزاري الاخير

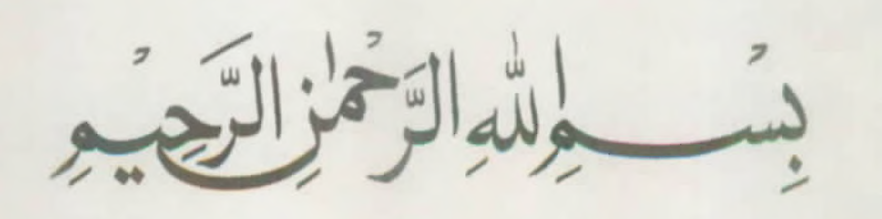
أسامة بن محمد بن لادن

هيئة النصيحة والإصلاح

هيئة النصيحة والإصلاح

رسالة مفتوحة إلى الملك فهد بمناسبة التعديل الوزارى الاخير

أسامة بن محمد بن لادن


بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم (١٧)

رسالة مفتوحة إلى الملك فهد

بمناسبة التعديل الوزاري الاخير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

إلى ملك نجدٍ والحجاز فهد بن عبدالعزيز، السلام على من اتبع الهدى، وبعد، فهذه رسالة مفتوحة نبعث بها إليك بعيداً عن المجاملات الملكية وألقاب التفخيم، وهي مصارحة لك ببعض ما يمكن التصريح به مما ارتكبته أنت ومن حولك من أمور عظام في حق الله ودينه، وحق عباده وبلاده، وحق حرمه وأمته، فإن وضوح ما سنكتبه لك من حق، وجلاء ما في هذه الرسالة من الصواب، يدفعنا إلى الأمل بأن تخترق ما أحطتّ به نفسك من حجب عن سماع الحق، وجدر دون وصوله إليك.

أيها الملك: مناسبة هذه الرسالة هي ما تقوم به أنت والامراء المتنفذون من خداع للناس ومحاولة لِلّعب على عقولهم وامتصاص لغضبهم عليكم ونقمتهم على حكمكم بما تقومون به

من (**إصلاحات**) هامشية خادعة تدخل في باب المسكّنات المؤقتة لغضب الناس والمهدئات الآنية لنقمتهم، ومن ذلك ما قمتم به من تأسيس مجلس الشورى الذي انتظرته الأمة طويلا وخيّب آمالها بعد أن ولد ميتا، وماقمتم به أخيرا من تعديل وزاري هامشي لم يمسَّ رأس الداء وأساس البلاء الذي هو أنت ووزير دفاعك وداخليتك وأمير الرياض ومن على شاكلتكم.

ومناسبة هذه الرسالة المهمّة لن تدفعنا إلى تخطي جوهر الخلاف معك، وأساس الصراع مع حكمك، وهذا الجوهر والأساس ليس هو ما يتبادر إلى ذهنك مما عملت على إشاعته في عهدك ومكّنت له من بعدك من ظلمٍ للعباد وهضم لحقوقهم، وخاصة العلماء منهم والدعاة والمصلحين والتجار وشيوخ القبائل، ولا هو ما عرّضت له الأمة عامة من إهانة لكرامتها وتدنيسٍ لمقدساتها وسلبٍ لخيراتها ونهبٍ لثرواتها، ولا هو أيضاً ما شاع في عهدك من الرشاوى والعمولات، وانتشر من المحسوبية والفساد الإداري والأخلاقي، ولا هو كذلك ما قدت إليه البلاد من انهيار اقتصادي مذهل وصل بها إلى درجة

الإفلاس، فهذه الأمور المهمّة سنعرض لبعضها لاحقاً بعد أن نعرض أولاً لجوهر الخلاف معك وأساسه، الذي هو خروج نظام حكمك عن مقتضيات لا إله إلا الله ولوازمها التي هي أساس التوحيد الفارق بين الكفر والإيمان؛ لأن كل تلك الأمور ناجمة عن خروجك ونظام حكمك عن مقتضيات التوحيد ولوازمه وبما أننا سنصدر -إن شاء الله- قريباً بحثاً يتناول أوجه هذا الخروج بشكل أكثر تفصيلاً، فإننا سنقتصر في هذه الرسالة الموجزة على بيان وجهين من وجوه هذا الخروج، وهما:

أولاً : حكمك بغير ما أنزل الله وتشريعك له

لقد تواترت نصوص القرآن والسنة وأقوال علماء الأمة على أن كل من سوّغ لنفسه أو لغيره اتباع تشريع وضعي أو قانون بشري مخالف لحكم الله، فهو كافرٌ خارجٌ عن الملة.

يقول الله تبارك وتعالى ﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ﴾ يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ

رحمه الله في تفسير هذه الآية «من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ ورغب عنه وجعل لله شريكاً في الطاعة وخالف ماجاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حَكَمَ بين الناس بغير ما أنزل الله أو طلب ذلك اتباعاً لما يهواه ويريده فقد خلع ربقة الاسلام والإيمان من عنقه وإن زعم أنه مؤمن فإن الله تعالى أنكر على من أراد ذلك وكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن قوله ﴿ يزعمون ﴾ من نفي إيمانهم فإن يزعمون إنما يُقال غالباً لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله﴿ وقد أُمروا أن يكفروا به ﴾ لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد، كما في آية البقرة، فإذا لم يحصل هذا الركن لم يكن موحداً، والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدمه

كما أن ذلك بين في قوله تعالى ﴿ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ﴾ وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به» [من كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص: ٢٩٢-٢٩٣].

ويقول الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله في تفسير هذه الآية : «وقد نفى الله الإيمان عمن أراد التحاكم إلى غير ما جاء به الرسول ﷺ من المنافقين كما قال تعالى ﴿ألم ترَ إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾ فإن قوله عز وجل ﴿ يزعمون ﴾ تكذيب لهم فيما ادعوه من الإيمان فإنه لا يجتمع التحاكم إلى غير ما جاء به النبي ﷺ مع الإيمان في قلب عبد أصلاً بل أحدهما ينافي الآخر، والطاغوت مشتق من الطغيان وهو مجاوزة الحد فكل من حكم بغير ما جاء به النبي ﷺ أو حاكم إلى غير ما جاء به النبي ﷺ فقد حكم بالطاغوت وحاكم إليه» أ.هـ [من رسالة تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ].

ويقول الله عز وجل ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾ يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية «ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خيرٍ، الناهي عن كل شرٍ، وعَدَلَ إلى ما سواه من الآراء والأهواء والإصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد هواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير» ا.هـ.

وهل الياسق هذا إلا مثالٌ متقدمٌ للقوانين الوضعية التي تحكِّمُها أنت ونظام حكمك ومن على شاكلته من الأنظمة

اليوم؟!

إن تحكيم القوانين الوضعية والتحاكم إليها هو بلا شك عبادة ممن يفعل ذلك لواضع هذه القوانين، واستعبادٌ من مشرِّعها لمن يتبعونه ويطيعونه في تشريعاته تلك من دون الله.

وهذا المعنى بيّنه رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم في الحديث الذي أخرجه الترمذي وغيره وحسّنه أن عدي ابن حاتم رضي الله عنه -وكان نصرانياً- سمع النبي ﷺ وهو يقرأ هذه الآية ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ﴾ فقال يا رسول الله إنّا لسنا نعبدهم، فقال ﷺ: أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم فتحلونه؟!، قال: بلى، قال: فتلك عبادتهم.

إن عدي بن حاتم رضي الله عنه كان يظن أن العبادة مقتصرة على تقديم الشعائر التعبدية كالصلاة ونحوها، ولما كان النصارى لا يصلّون لأحبارهم ورهبانهم ظن أنهم لم يتخذوهم أرباباً، لكن رسول الله ﷺ أزال عنه هذا اللبس وبين له أنهم بطاعتهم إياهم في التحليل والتحريم على وجه مخالف للشرع، قد اتخذوهم أرباباً من دون الله.. وهذا المعنى للعبادة

الذي بيّنه الرسول ﷺ لعدي بن حاتم رضي الله عنه هو الذي أجمعت عليه الأمة وتواتر عن العلماء الأئمة الذين سنذكر بعض أقوالهم فيما يلي باختصار : يقول ابن حزم عن قوله تعالى﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ «**لمّا كان اليهود والنصارى يحرِّمون ما حرَّم أحبارهم ورهبانهم ويحلّون ما أحلوا كانت هذه ربوبية صحيحة وعبادة صحيحة قد دانوا بها، وسمى الله تعالى هذا العمل اتخاذ أرباب من دون الله وعبادة، وهذا هو الشرك من دون الله بلا خلاف**» [الفِصَلْ ٣/٦٦].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن أوردَ حديث عدي بن حاتم السابق «... وكذلك قال أبوالبختري أمَا أنهم لم يصلّوا لهم ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ولكن أمروهم فجعلوا الحلال حراما والحرام حلالا فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية... فقد بيّنَ النبي ﷺ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال لا أنهم صلوا لهم وصاموا لهم ودعوهم من دون الله، فهذه عبادة الرجال، وقد

ذكر الله أن ذلك شرك بقوله﴿ لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ﴾ [الفتاوى ٧/٦٧].

ويقول الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله مبوباً فوق حديث عدي السابق «من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم فقد اتخذهم أرباباً» أ.هـ [عن حاشية كتاب التوحيد ص١٤٦].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وباتفاق جميع المسلمين أن من سوّغ اتباع غير دين الإسلام واتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافرٌ» أ.هـ [عن الفتاوى ج١٢/٥٢٤].

ويقول رحمه الله «فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافرٌ، والإستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته دونه» [الفتاوى ٣/٩١].

ويقول الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ مفتي المملكة سابقاً رحمه الله «إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون

اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين».

ويقول في رسالة وجهها إلى أمير الرياض في وقته بشأن القوانين الوضعية التي يُتحاكَم إليها في الغرفة التجارية بالرياض وبيان أنها كفر ناقل عن الملة «واعتبار شيء من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل لا شك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص وعدم القيام بالكفاية في حل النزاع وإيصال الحقوق إلى أربابها وحكم القوانين إلى الكمال وكفاية الناس في حل مشاكلهم، **واعتقاد هذا كفر ناقل عن الملة والأمر كبير مهم وليس من الأمور الإجتهادية**».

«وتحكيم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكَّم ما جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع» [عن فتاوى الشيخ ١٢/٢٥١].

ويقول العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في [أضواء البيان] «تحكيم النظام المخالف لتشريع خالق السموات والأرض في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم كفر بخالق السموات والأرض وتمرد على نظام السماء الذي وضعه من خلق الخلائق كلها وهو أعلم بمصالحها سبحانه وتعالى أن يكون معه مشرع آخر علواً كبيراً ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً، قل آالله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ [أضواء البيان ٤/٨٤].

ويقول الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله في تعليقاته على كتاب التوحيد، في شأن مُحكِّم القوانين الوضعية، «فهو بلا شك كافرٌ مرتدٌ إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها» أ.هـ [من فتح المجيد شرح كتاب التوحيد هامش: ٣/٢٩٦].

ويقول الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في تحكيم القوانين الوضعية «فهذا الفعل إعراضٌ عن حكم الله ورغبة عن

دينه وإيثارٌ لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه، وهذا كفرٌ لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه» أ.هـ [من عمدة التفسير ٤/١٥٧].

هذه أدلة من الوحي صحيحة ونُقُولٌ عن العلماء صريحة في محل النزاع تقطع الخلاف وتُسكت الجدل وتُخرس المكابرة، ولولا مخافة التطويل لاسترسلنا في هذه الأدلة والنقول، فهذا الموضوع يشكل الموضوع الرئيسي في القرآن الكريم كله، ولكن نظن أن فيما ذكرنا كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

بقي أن نذَكِّرك بما تمارسه أنت ونظام حكمك من تحكيمٍ لهذه القوانين الكفرية وتعطيلٍ لأحكام الله الشرعية.

إن الإنسان العادي -فضلاً عن الباحث المدقق- لا يجد عناءً في إثبات أنك ونظام حكمك مشَرِّعون ومُحَكِّمون للقوانين الوضعية وملزمون الناس بالتحاكم إليها، فنظرة خاطفة على لوائح المحاكم التجارية والقوانين التي تشرع وتبيح المعاملات الربوية في البنوك وغيرها، وقانون العمل والعمال وقانون الجيش العربي السعودي، وغير ذلك من القوانين الكفرية التي

تؤكد المدى الذي وصل إليه تحكيم هذه القوانين الكفرية من التوسع والنفوذ داخل البلاد.

وقد ذكرت مذكرة النصيحة وجود عشرات الهيئات القانونية التي تحكم بين الناس بالقوانين الوضعية التي تَسُوسُونَ بها البلاد والعباد في الداخل، ناهيك عما يحكم البلاد في علاقاتها الخارجية من تلك القوانين التي نأخذ مثالاً لها التزامكم بالتحاكم إلى هيئة تسوية المنازعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه الهيئة التي تتحاكم إليها الدول المتنازعة الأعضاء في المجلس وفي مقدمتها دولة المقر (السعودية) هيئة قانونية كفرية وضعية بما لا يدع مجالاً للشك، فقد نصّت مبينة مصادر أحكامها وقوانينها في المادة التاسعة من نظامها الأساسي قائلة «تصدر الهيئة توصياتها وفتاويها وفقاً لـ :

١- أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون.

٢- والقانون الدولي.

٣- والعرف الدولي.

٤- ومبادئ الشريعة الإسلامية، على أن ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ

ما يراه مناسباً».

أي استـهـزاء هذا بدين الله، وأي احـتـقـار لشريعته؟!.

أما اكتفيتم من الكفر والضلال بأن جعلتم شريعة الله السماوية وأحكامه القرآنية في آخر قائمة مصادر أحكامكم وقوانينكم مقدماً عليها حثالة أفكار البشر الوضعية وعادات وأعراف الأمم الجاهلية وأحكام النظم القانونية الكفرية حتى جعلتموها تحت رحمة مجلسكم الأعلى ليتخذ منها مايراه مناسباً لهواه؟!.

ماذا يقول حماة الدين وحراس العقيدة ودعاة التوحيد في التحاكم إلى مثل هذه الهيئات والمحاكم يا خادم الحرمين؟!.

إن الإجابة واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار لا تقبل التلكؤ ولا التلعثم ولا المراوغة ولا المداهنة، كما بينّا فيما سبق، إنه كفرٌ بواحٌ مخرجٌ من الملة بدليل الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وهذه بعض فتاوى العلماء الأعلام، تبيّن وجود هذه القوانين من جهة وحكمها الشرعي من جهة أخرى.

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عن قوانين المحاكم التجارية في رسالة وجهها إلى أمير الرياض في وقته «وقد **انتهى إلينا نسخة عنوانها نظام المحكمة التجارية بالمملكة العربية السعوية ودرسنا قريباً نصفها فوجدنا ما فيها نظماً وضعية قانونية لا شرعية... واعتبار شيء من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل لا شك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله... واعتقاد هذا كفرٌ ناقلٌ عن الملة»** أ.هـ [من فتاوى الشيخ ١٢/٢٥١].

ويقول رحمه الله في رسالة وجهها إلى رئيس المحكمة العليا بالرياض في شأن قانون (نظام العمل والعمال) الذي يحكِّمه مكتب العمل والعمال وما يجب على المحاكم الشرعية تجاهه «من محمد بن إبرهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة العليا بالرياض، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فقد اطلعنا على خطابكم حول المعاملات التي ترد من مكتب العمل والعمال. والذي يتعين اتباعه في مثل هذا أن ما أُحيل للمحكمة للبت فيه وإنهائه فعلى المحكمة النظر فيه لأنه من صميم عملها

أما إذا أُحيلت المعاملة لإنفاذ توجيه من مكتب العمل ثم تُعاد إليه لينهيها بموجب تعليمات ونظم ما أنزل الله بها من سلطان فلا يسوغ للمحكمة الالتفات لمثل هذا التوجيه لأن ذلك يعد من المحكمة موافقة بل مساعدة على التحاكم بغير ما أنزل الله»

أ.هـ رئيس القضاء ١٣٧٩/١٠/٢٣هـ [من فتاوى الشيخ ١٢/٢٥١].

وفي نفس الموضوع (نظام العمل والعمال) كتب الشيخ العلامة عبد الله بن حميد رئيس القضاء رحمه الله رسالته المعروفة في بيان أن التحاكم إلى قوانين هذا النظام كفرٌ مخرجٌ عن الملة.هذه بعض الفتاوى التي تثبت وجود هذه القوانين من جهة وتبين الحكم الشرعي لها من جهة أخرى ولا داعي للاستطراد فالأمر واضحٌ جلي.

ومما هو معروف أن هنالك فرقاً جلياً بين من يرتكب كبائر من قبيل أكل الربا مع اعتقاده بحرمتها، وبين من يشرّع قوانين تبيح تعاطي هذه الكبائر، فالذي يتعاطى الربا مثلاً وهو مقر بحرمته مرتكبٌ لكبيرة من أكبر الكبائر والعياذ بالله، لكن الذي يشرّع ويقنن القوانين التي تبيح

الربا فهو كافرٌ مرتد.

ولسنا بحاجة الي تنبيه الناس الى ابراج البنوك الربوية التى تزاحم مآذن الحرمين الشريفين، وتعمل بقوانينكم الوضعية.

إن قول الله تبارك وتعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ حكمٌ منه تعالى بنفي الإيمان عمن لم يحكِّم شرعه مستسلماً منقاداً، وقد أكد سبحانه هذا الحكم بأدوات التأكيد المختلفة وفي مقدمتها القسم بنفسه سبحانه وتعالى، وهذه الآية مع ما سبق من بيان النبي ﷺ لعدي بن حاتم في آية ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ تدحض أية شبهة وتقطع أي متعلق يمكن أن يتشبث به المخالف.

الوجه الثاني : موالاة الكفار ومعاداة المسلمين

ليست هنالك سمة للسياسة الخارجية في نظام حكمكم أبرز من ربطكم إياها بمصالح الدول الغربية والصليبية والأنظمة الطاغوتية في البلاد الإسلامية، ومثبت هذه الحقيقة لا يحتاج

إلى كثير عناء، فالقاصي قبل الداني يعرف مدى هذا الارتباط، فنظام حكمكم الذي يتبجح بحماية العقيدة وخدمة الحرمين هو الذي أعلن عن دفع اربعة مليارات من الدولارات مساعدة للاتحاد السوفييتي السابق الذي لم يغسل بعد يديه الملطخة بدماء الشعب المسلم في أفغانستان، وذلك سنة ١٩٩١م، ونظام حكمكم حارس العقيدة السمحة هو الذي دفع قبل ذلك آلاف الملايين من الدولارات للنظام النصيري السوري سنة ١٩٨٢م مكافأة له على ذبح عشرات الآلاف من المسلمين في مدينة حماة، وهو الذي كان يدعم الموَارِنة النصارى من حزب الكتائب اللبناني ضد المسلمين هناك، ونظام حكمكم (الرشيد!) هو الذي دفع مليارات الدولارات للنظام الطاغوتي الذي يطحن الإسلام والمسلمين في الجزائر، ونفس النظام هو الذي دعم بالمال والسلاح المتمردين النصارى في جنوب السودان.

ومع كل هذه العظائم الجمّة والجرائم في حق الملة والأمة، فإن نظام حكمكم أفلح إلى حين في مخادعة بعض الناس وتضليلهم عن هذه الحقائق.إلا أن الله أبى إلا أن يكشف حقيقتكم بأحداث اليمن الأخيرة التي مزقت آخر الأقنعة التي

كنتم تتموهون بها وتضللون الناس من ورائها، فقد كان دعمكم السياسي والعسكري للشيوعيين اليمنيين القاصمة التي قصمت ظهركم سياسياً، والحالقة التي حلقت مصداقيتكم إسلامياً.. إن أحداث اليمن أوقعتكم في تناقض فظيع، أظهر أن دعمكم للمجاهدين الأفغان ليس حباً في الإسلام، ولكن حماية للمصالح الغربية التي كان يهددها كسب الروس المعركة هناك، وإلا فإن الشيوعي الأفغاني لا يختلف عن الشيوعي اليمني، والمسلم اليمني لا يختلف عن المسلم الأفغاني أيضاً، فكيف نفسر دعمكم للمسلمين ضد الشيوعيين في أفغانستان، ودعمكم الشيوعيين ضد المسلمين في اليمن؟!.

هذا التناقض لا يمكن أن يفهمه إلا من علم أن سياستكم مملاة عليكم من الخارج من قبل الدول الغربية الصليبية التي ربطتم مصيركم بمصالحها، ولذا فما تقومون به أحياناً من دعم لبعض القضايا الإسلامية ليس دافعه -كما بيّنا- حب القضايا الإسلامية ومناصرة أهلها، بل دافعه الحقيقي هو حماية مصالح الدول الغربية الكافرة التي قد تلتقي مع تلك القضايا الإسلامية، كما حصل في أفغانستان.

والدليل على ذلك أن القضايا الإسلامية التي تتعارض مع المصالح الغربية، وقفتم فيها لدعم تلك المصالح على حساب أصحاب القضايا المسلمين، فهذا شعب الصومال المسلم قد وقفتم ضد مصالحه مع السياسة الأمريكية وبذلتم في ذلك مال الأمة المغصوب ورجالها المكرهين، وقبل ذلك وبعده ها هي قضية فلسطين أم القضايا الإسلامية، قد باركتم مسيرة التطبيع والتركيع والتضييع التي تُسيَّر فيها ومضيتم في مسلسل السلام والاستسلام المفروض فيها، وتطوعتم بدفع جزء كبير من تكاليف العملية رغم الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، حيث تبرعتم بمائة مليون دولار لسلطة ياسر عرفات العلمانية التي جيء بها لتمارس ما عجزت عن تحقيقه سلطات الاحتلال اليهودي من قمع ضد الشعب الفلسطيني المسلم، ومحاربة لحركاته الجهادية وفي مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).ولم يمنعكم من دعم سلطة عرفات واستقباله في الرياض موقفه العدائي منكم إبان حرب الخليج ودعمه الواضح لصدام حسين، فقد بلعتم منه تلك الإهانة مراعاة لخاطر الراعي الأمريكي لمسيرة السلام المزعوم.

ولا غرو في ذلك، فحتى لو لم تكن على قناعة شخصية بعملية السلام المزعوم، فليس أمامك إلا الاستجابة لأوامر ولي أمرك الأمريكي، أوليس الرئيس الأمريكي كلينتون هو الذي لمّا زار البلاد رفض أن يزورك في الرياض، وأصر على أن تأتيه صاغراً ذليلاً في القواعد الأمريكية في حفر الباطن؟! الرئيس الأمريكي بتصرفه ذلك أراد أمرين، أولهما: أن يؤكد أنّ زيارته أساساً هي لقواته المرابطة في تلك القواعد، وثانيهما: أن يلقنك درساً في الذلة والمهانة حتى تعلم أنه ولي أمرك حقيقةً حتى داخل مملكتك المزعومة التي ليست في الحقيقة أكثر من محمية أمريكية يسري عليها القانون الأمريكي.

إن مما لا شك فيه ولا نزاع بين العلماء أن موالاة الكفار ومناصرتهم ضد المسلمين تعتبر ناقضاً قطعياً من نواقض الإسلام، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبدالوهاب في نواقض الإسلام العشرة، والله تبارك وتعالى يقول ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين ﴾ وقال تعالى ﴿ لاتجد قوماً يؤمنون بالله

واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أوأبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾ وقد جعل تعالى اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين ابتغاء للعزة عندهم، من خصائص المنافقين، قال تعالى ﴿ بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً ﴾.

وموالاة الكفّار كما قال أهل العلم هي إكرامهم والثناء عليهم والنصرة والمعاونة لهم على المؤمنين والمعاشرة وعدم البراءة منهم ظاهراً، فهذه ردّة من فعلها يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما يدل على ذلك الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة المقتدى بهم، ولله در القائل :

ومن يتول الكافرين فمثلهم
ولا شك في تكفيره عند من عقل
وكل محب أو معين وناصر
ويظهر جهراً للوفاق على العمل
فهم مثلهم في الكفر من غير ريبة
وذا قول من يدري الصواب من الزلل

فماذا يقول أهل العقيدة النقية والتوحيد الخالص أيها الملك في أفعالكم الكفرية هذه؟ وبماذا يجادل الذين يدافعون عنكم بالباطل؟﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلاً ﴾.

والآن وبعد أن تبين خروج نظام حكمك عن مقتضيات كلمة التوحيد وعقيدته السمحة التي تتشدق دائماً بدعوى حمايتها، تعال لنقوِّم بكل موضوعية إنجازاتك في المجال الدنيوي بعد أن كشفنا حقيقتكم بالميزان الشرعي.

وسنناقش معك ذلك في النقاط التالية :

أولاً : الوضع الاقتصادي

لا شك أنك تدرك معنا أن البلاد ترقد على بحيرة من النفط تمثل ربع احتياطي العالم من هذه المادة التي لا تخفى أهميتها، وتدرك معنا أيضاً أن البلاد تنتج ثلث إنتاج منظمة الأوبك، وتدرك معنا كذلك أن متوسط الدخل اليومي للبلاد خلال الأعوام الماضية كان يساوي مائة مليون دولار يومياً من عائدات النفط، فضلاً عن احتياطي مالي كان يقدر مع بداية توليك الحكم بمائة وأربعين مليار دولار، أي أكثر من احتياطي

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة في ذلك الوقت.

لقد كادت البلاد في ظل المعطيات الاقتصادية السابقة وقلة عدد السكان نسبياً أن تشكل ظاهرة اقتصادية مناقضة للحس الاقتصادي السليم عند بعض من ظنوا أنه لن يأتي اليوم الذي ينهار فيه اقتصاد البلاد لتصبح من أكثر الدول مديونية في العالم.

لكن سياساتك الانتحارية خيّبت آمال هؤلاء وغيرهم، فلم يكد يمضي عقد من الزمان على توليك الحكم، حتى انقلبت كل الموازين وتبدل كل شيء، فأصبحت البلاد مدينة بما يناهز ثمانين بالمائة من مجمل دخلها، وتحوّل المواطن من صاحب أكبر احتياطٍ مالي إلى أحد أكثر المواطنين ديناً في العالم.

وألقى الوضع الاقتصادي المنهار بكل ثقله على حياة المواطنين والمقيمين الذين أثقلت كواهلهم الضرائب والمكوس وخنق جيوبهم غلاء الماء والكهرباء والغذاء، حيث ارتفعت أسعار هذه المواد بشكل جنوني لم يسبق له مثيل.

ولم يكن وضع التعليم بمنأى عن الكارثة، حيث تعاني المدارس من اكتظاظ كبير في الفصول يعاني من نتيجته

الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور، وزاد من سوء الوضع عجز الوزارة عن صيانة الفصول الموجودة بالفعل، فضلاً عن عجزها عن بناء فصول جديدة.

وليس وضع المستشفيات بأحسن من وضع المدارس، حيث عجزت الدولة حتى عن صيانة المستشفيات التي تحوّل كثيرٌ من أجنحتها إلى ما يشبه مسالخ بشرية في ظل عدم توفر الدواء والعلاج والعناية الطبية المطلوبة، ناهيك عن عجز هذه الوزارة عن بناء مستشفيات جديدة.ومما زاد وضع البلاد سوءاً على سوء هو تفشي البطالة بين صفوف الشباب والخريجين من أصحاب الشهادات الجامعية، حيث يُقدر عدد العاطلين من هؤلاء ممن أعياهم توفير فرصة عمل بمائة وخمسين ألف يزداد عددهم كل عام وستتقلص سوق العمل وتنكمش أمامهم على الدوام بفعل الأزمة الاقتصادية الحالية التي تزداد سوءاً على سوء.

ومع اشتداد هذه الأزمة وتفاقم الأوضاع سوءاً، لا تستحيي أنت ونظام حكمك أن تدعوا الناس إلى الاقتصاد في الاستهلاك في الطاقة وغيرها في الوقت الذي كان سلوككم

أسوأ قدوة للمواطنين تشجعهم على مزيد من البذخ والتبذير، فكيف تدعون الناس إلى الاقتصاد في الطاقة، والكل يرى قصوركم الساحرة منارة مكيفة بالليل والنهار؟!.

وكيف تُقبل منكم دعوة إلى الاقتصاد في الإنفاق، والكل يرى قصوركم ودوركم التي ملأت البلاد والآفاق، ويسمع عن حساباتكم المتخمة بأموال الأمة في الداخل والخارج؟!.

إن حجم إنفاقكم من مال الأمة العام على تلك القصور والدور داخل البلاد وخارجها، حجمٌ مذهل ومخيف، فهو يُقدَّر بآلاف الملايين من الدولارات، والحديث عنه يطول، والمتحدث عنه لا يدري من أين يبدأ، أيبدأ من مدينة جدة والجزر الصناعية الساحرة التي أقمت عليها هنالك أفخم القصور على أوسع الأراضي على الساحل؟ أم يبدأ بالرياض التي لم تكتف ببناء القصور على ظهر أرضها حتى بنيت تحتها؟ أم يبدأ بقصورك في منى والطائف والهدا والشفا ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبقية مدن البلاد؟ أم يترك كل هذا ويبدأ بقصورك في بقية العواصم والمنتجعات الغربية؟ تلك القصور التي لم تدخل كثيراً منها فيما مضى من عمرك، **ولن تدخلها على غالب**

الظن فيما تبقى منه.

لو كـان هـذا الكلام من غـيـرنا لظننت أنه يمكن أن تكذّبه، ولكنك تعرف مـحـدثيك، وأنهم من أدرى الناس بهـذه الحقائق التي لم تعد تخفى على العامة، فضلاً عن الخاصة ﴿ ولا ينبؤك مثل خبير ﴾.

لقد كان ولعك ومن حولك ببناء القصور وكنز المال والتنافس بينكم في ذلك سبباً رئيسياً وراء انصراف كثيرٍ من جهدكم ووقتكم في هذا السبيل، حيث مزق التنافس بينكم علاقاتكم الداخلية بعد أن أثار حفيظة بعضكم وهيج غضبه ما استأثرت به أنت والمقربون إليك من الامتيازات المادية، فصدق فيكم قوله ﷺ (تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم تعس عبد القطيفة تعس عبد الخميلة، إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش) [رواه البخاري].

إن هذا الإسراف والإنفاق من مال الأمة العام واهتمامكم بمصالحكم الشخصية وتنافسكم في ذلك كان أحد أبرز الأسباب التي قادت البلاد إلى هاوية الإفلاس التي وصلت إليها في ظل سياستكم (**الرشيدة!**). ﴿ إن المبذرين كانوا

إخوان الشياطين ﴾.

إن الأزمـة الاقـتـصـادية الحـاليـة ومـا تـنذر به من أخطار ويترتب عليها من آثار، لم تأت بدون مقدمات وأسباب بل كانت محصلة جملة من التصرفات والسياسات القاتلة التي ارتكبتها أنت والمتنفذون من عائلتكم الحاكمة.

ومن أهم هذه الأسـبـاب، فـضـلاً عمـا أشرنا إليـه من البذخ والإسراف الذي تمارسونه هو :

١- دوركم في تدهور أسعار النفط :

لقـد بدأت أسـعـار النفط في التدهـور منذ عقـد الثمـانينات، غير أن آثار هـذا التدهور لم تظهـر بشكل علني على اقـتصـاد البلاد إلا في عقد التسعينياتَ، حيث كنتم دائماً تلجأون إلى احـتيـاطي البـلاد المالي لتـغطية عـجـز الميـزانيـة المسـتـمـر في سياسة حمقاء استنزفت احتياط البلاد المالي ولم تقدم أي حل للأزمة التي تتفاقم يوماً بعد يوم.

وللتذكير فإنك تعلم أن التبعية المطلقة من قِبَلِكم لسياسات الدول الغربية وتوجيهاتهم لكم بدعم صديقكم السابق صدام حسين بخمسة وعشرين مليار دولار وبزيادة الإنتاج لتخفيض

الاسعار، لإلحاق الضرر بإيران أثناء حربها معه، كان لها دور كبير في تدهور أسعار النفط إلى المستوى الحالي الذي يخدم المستهلكين الغربيين، ومع أن الغرب حريص على عدم قتل الدجاجة السعودية التي تبيض لهم الذهب الأسود، فإنهم أشد حرصاً على أن يبقى سعر هذا البيض متدنياً إلى أدنى حد ممكن.

٢- عدم العمل الجاد على إيجاد مصادر دخل أخرى :

مع أنه من المعلوم أن النفط مصدر عائدات معرض للنضوب وتقلب الأسعار دائماً، ومع أن البلاد مؤهلة لتطوير مصادر دخل أخرى كثيرة ومتوفرة، إلا أن نظامكم فشل في تطوير تلك المصادر، وظلت البلاد معتمدة بشكل شبه كلي على عائدات النفط فقط.

٣- الإنفاق الجنوني على قوات الحلفاء في حرب الخليج :

رغم الضائقة المالية التي كانت تمر بها البلاد أثناء حرب الخليج ورغم أن تدمير قوات وشعب العراق المسلم كان هدفاً للدول الغربية قبل غيرها، إلا أن دول التحالف وجدت الفرصة

سانحة لابتزازكم واستغلال مشاعر خوفكم وجبنكم، فأصرّت على أن تسددوا فاتورة الحرب بشكل شبه كامل، حيث صرفتم على تلك الحرب حوالي ستين مليار دولار ذهب منها حوالي ثلاثين ملياراً في الجيب الأمريكي وحوالي نصف ذلك المبلغ إلى بقية الحلفاء، وصُرف الباقي في عمولات وصفقات ورشاوى محلية.

ولم تقف تكاليف الحرب عند هذا الحد فقط، بل دفعكم ولاؤكم لدول الحلفاء إلى عقد صفقات أخرى كانت مكافأة لها بعد الحرب، حيث كلفت هذه الصفقات حوالي أربعين مليار دولار ثمناً وهمياً لصفقات عسكرية ومدنية مع الأمريكان لوحدهم، فضلاً عن عقد شراء طائرات التورنيدو البريطانية الذي جاء مجاملة لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجور دون أن تكون هناك طاقة بشرية في جيش البلاد لاستخدام هذه الطائرات، كما ثبت أثناء حرب الخليج، فضلاً عن عدم كفاءتها، كما شهدت بذلك اللجنة الفنية في الجيش، وسنفصل هذا الموضوع لاحقاً.

وبدلاً من وضع سياسة ناجعة لتلافي الموقف وتدارك الوضع

الاقتصادي المنهار، اتخذت ونظام حكمك سياسات اقتصادية انتحارية زادت الطين بلة، ومن هذه السياسات :

١- القضاء على رصيد الدولة المالي في الخارج :

سبق أن ذكرنا أن أرصدة الدولة في الخارج كانت تقدر بمائة وأربعين مليار دولار مع بداية توليك للحكم، وكان دخلها السنوي في ذلك الوقت يقدر بسبعة وتسعين مليار دولار.ولك أن تتصور معنا درجة السفه في الإنفاق إذا تذكرت أن هذا الاحتياط قد قضي عليه تماماً بعد سبع سنوات فقط من ذلك التاريخ.

٢- الاقتراض الربوي من البنوك المحلية والعالمية :

رغم ما في تعاطي الربا من الوعيد الشديد ومبارزة الله بالحرب ﴿ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ ورغم ما أثبته الواقع من أن نظام القروض الربوية التي تقدمها البنوك لا تزيد الفقير إلا فقراً يوماً بعد يوم، رغم كل ذلك فإنك ونظام حكمك أغرقتم البلاد في بحر من الديون التي ليس في الأفق مؤشر على إمكانية التخلص حتى من فوائدها الربوية في ظل عجز الدولة عن تسديد مجرد تلك الفوائد الربوية.

وكمثال على حجم تلك الديون، ففي سنة١٤١١هـ الموافق ١٩٩١م لوحدها التجأتم إلى اقتراض عشرات مليارات الدولارات من البنوك المحلية والعالمية، وقد حلت هذه الديون بفوائدها الربوية المركبة سنة ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤م دون أن تتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها لأصحابها مما يعني أن تسديد مجرد الفوائد الربوية سيبقى يثقل كاهل ميزانية الدولة، ناهيك عن تسديد أصل الدين، وتركتم بذلك مستقبل البلاد ومستقبل أجيالها القادمة مرهوناً بأيدي المؤسسات الدولية التي لا تقف سيطرتها على المجال الاقتصادي للبلدان المدينة فقط، بل تتعداه إلى السيطرة على القرار السياسي لهذه البلدان.

هذا فضلاً عن مائتي مليار ريال ديونٌ لأكثر من ثلاثة آلاف تاجرٍ ومقاولٍ على الحكومة لازالت تماطلهم في تسديدها.

لقد حطمتم بتصرفاتكم تلك كل الارقام القياسية في التبذير والإسراف من المال العام ففقتم بذلك من قبلكم وفتّم من بعدكم، فهنيئاً لكم على ذلك! و هذا غير مستغرب منكم، فأمثالكم لا يهمهم مستقبل بلادهم وشعوبهم بقدر ما تهمهم

تلبية شهواتهم الذاتية ونزواتهم الآنية.لقد غاب عنكم وأنتم تمارسون هذه التصرفات المصير المرعب الذي صار إليه شاه إيران وماركوس الفلبين وتشاوشيسكو رومانيا وغيرهم من مصاصي دماء شعوبهم غير المكترثين بمصير بلادهم.

إن البلاد حقيقة تمر بأخطر أزماتها الاقتصادية التي مرت بها حتى الآن، فقد كانت الأزمة الأولى سنة ١٣٨٥/٨٤هـ ١٩٦٥/٦٤م بسبب فوضوية إدارة الملك سعود التي انتهت بعزله، وكانت الثانية سنة ١٤٠٦هـ الموافق ١٩٨٦م بسبب الانهيار المفاجيء في أسعار النفط.

وإذا كانت الأزمة الأولى قد حلّت بعزل الملك سعود وحاشيته، والثانية قد تجاوزتها البلاد بلجوئها إلى احتياطها المالي الضخم آنذاك، فإن الأزمة الحالية وفي ضوء القضاء التام على رصيد الدولة المالي من جهة، وفقدها مصداقيتها المالية في الداخل والخارج من جهة أخرى، تبدو غير مبشرة بالانفراج في المستقبل المنظور.

لقد كان عجزك عن معالجة الأزمة في الوقت الذي كانت البلاد تملك احتياطياً يُقدّر بمائة وأربعين مليار دولار، وليس

عليها أية ديون، أقوى دليل على فشلك في معالجتها بعد القضاء على ذلك الاحتياطي وغرق البلاد في بحرٍ متلاطم من الديون الربوية، قال الشاعر :

فمن خانه التدبير والأمر طائعٌ

فلن يحسن التدبير والأمر جامحُ

ولم يعد يجدي هنا ما تقوم به وسائل إعلامك من تضليلٍ للناس وتلبيسٍ عليهم، وإيهامهم بأن الأزمة أوشكت على الانفراج، فكذبُ هذه الوسائل الإعلامية وخداعها لم يعد ينطلي على الأمة التي وصل بها الوعي مرحلةً لم تعد تصدق معها مثل هذه الأكاذيب المفضوحة.

إنك بإهدارك لأموال الأمة، وإسرافك في تبذيرها، وكذبك عليها بعد ذلك، قد جمعت بين الخصال التي حكم الله على صاحبها بقوله : ﴿ إن الله لا يهدي من هو مسرفٌ كذاب ﴾، هذا إذا كان إنساناً عادياً، أما إذا كان ملكاً، فالملك الكذاب أشد عقوبة عند الله من غيره من الناس، كما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وجاء فيه (ثلاثة لايكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظرإليهم ولهم عذاب أليم، شيخ زانٍ،

وملك كذاب، وعائل مستكبر).

وفي ضوء المعطيات الواقعية السابقة يبدو الحل الذي انتهت به أزمة الملك سعود، وهو خلعه من الملك أفضل الحلول الجذرية المطروحة.

وقبل ذلك تبقى الحلول الترقيعية أمامكم مريرة وقاسية من جهة، وغير ناجعة ولا فعالة من جهة أخرى، فهل ستعمدون إلى تخفيض الريال مثلاً؟ قد يرجع عليكم هذا الإجراء بانفراج مؤقت، غير أن هذه الخطوة لها آثار سياسية أخطر من آثارها الاقتصادية، فهل ستجازفون بمكانتكم الطامحة إلى زعامة دول مجلس التعاون وتخفضون الريال مقابل عملات الدول الأخرى؟! طموحكم السياسي وحبكم للزعامة يمنعكم من ذلك، خاصة أن زعامة هذه الدول هي ما تبقى لديكم من حلم زعامي عريض تبدد بعدم تحقيقكم أية مكانة معتبرة في العالم العربي والإسلامي الذي كانت البلاد يوماً من الأيام تتحدث باسمه وتتولى زعامته في عهد الملك فيصل.

أم هل ستزيدون من الضرائب والمكوس على المواطنين والمقيمين بتوفير مزيد من المال لخزانة الدولة المفلسة؟! قد تنجح

هذه الخطوة بتوفير قدر من السيولة لا شك، لكن ذيولها السياسية قد تمنعكم من المضي فيها إلى النهاية؛ لأن المواطن قد يسكت مضطراً عن تبذير مال الأمة العام من قبلكم، ولكنه لن يسكت وهو يرى الضرائب والمكوس التي جُبيَت من عرق جبينه تُصرف في لذات وشهوات المستهترين والمتنفذين من الأسرة الحاكمة.

يبقى أمامك حل آخر وهو بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص، ومع أنكم قطعتم خطوات في هذا المجال، إلا أن هناك صعوبات تعترضكم ونحن نقدرها من جهتنا، فالإحراج والإهانة التي تلحقكم ببيع هذه المؤسسات التي تعتبرونها من أثاث بيتكم الخاص، وما يؤذن به بيع هذا الأثاث علانية من مستوى إفلاسكم هي أمور مقدرة ومعتبرة من قِبل من يعرفون حرصكم على الأبّهة والظهور والاستكبار والغرور.إن مشكلتكم أن هذه الحلول الجزئية مع مرارتها وقساوتها هي أحلى الأمرين بالنسبة لكم؛ لأن الحلول الجذرية تعني أول ما تعني القضاء على أسباب الأزمة وعلى رأس هذه الأسباب وجودكم في الحكم، **فالمعادلة الصعبة أن يكون بقاؤك سبب**

فنائك واستمرارك سبب انتهائك.

ثانياً : الوضع العسكري

لعلك تتفق معنا أن جيش البلاد ظل لعقود من الزمن يستحوذ على ثلث ميزانية الدولة، في حين أن دولة نووية مثل فرنسا تنفق على جيشها ٤٪ فقط من ميزانيتها، وتتفق معنا كذلك أن هذا الجيش رغم الأرقام الفلكية التي صُرفت عليه ما هو في الحقيقة إلا أكوام من السلاح والعتاد الذي ليست له طاقة بشرية تستخدمه، ولا غرو في ذلك، فما صُرف على هذا الجيش لم يُصرف لتقويته وإعداده، بل صُرف ليشكل مصدر رزق للأمراء المتنفذين، وليكون مضخة تعويضات لحماة عرشكم وأوليائكم الغربيين الذين عُقدت كثير من الصفقات أداءً لضريبة الذل والتبعية لهم، وكمثال على ذلك شراء سبعين طائرة من نوع إف-١٥ من أمريكا دعماً لجورج بوش في حملته الانتخابية بعد حرب الخليج، وكذلك جاءت صفقات أسطول طائرات الخطوط الجوية السعودية وصفقات توسعة الهاتف جبراً لخاطر كلنتون الذي انكسر بدعمكم لمنافسه جورج بوش، وكذلك شراء ٤٨ طائرة تورنيدو من بريطانيا لنفس الأسباب.

وإذا أدركنا ما وراء هذه الصفقات، أدركنا سر أداء وزير الدفاع المخزي أثناء حرب الخليج.

إن سلاح الجو الذي يملك خمسمائة طائرة مقاتلة لم يسجل طوال هذه الحرب أي عمل يذكر باستثناء إسقاط طائرتين عراقيتين ليس لهما أي غطاء جوي.

أما البحرية التي تمتلك ثلاثين بارجة منها عشرين قاذفة صواريخ، فلم تطلق أية طلقة طوال مدة الحرب. ولم يكن سلاح البر بأحسن حالاً من سابقَيه، فلكي يجهز لواء مدرعات واحد، أُضطرت البلاد أن تحضر الفرق التقنية اللازمة من الباكستانيين.

وهكذا ذهبت مئات المليارات من الدولارات التي صُرفت على هذا الجيش أدراج الرياح.

إن الإنسان ليُصاب بالذهول والدهشة عندما يترك المجال للأرقام تتحدث عن إنفاقات وزارة الدفاع التي يجلس على عرشها أقدم وزير دفاع في العالم الأمير سلطان الذي يتولاها منذ اثنين وثلاثين عاماً وكأنه لا زال يطالب بإتاحة الفرصة له لإثبات كفاءته بعد الفشل الذريع الذي مُني به وكشفته أحداث

حرب الخليج.

ولكي نتصور جانباً من الصورة المذهلة لإنفاقات هذه الوزارة، يكفي أن نعرف أن المواطن في الجزيرة العربية تحمل من الإنفاق على الجيش أكثر مما تحمله المواطن في عشر دول أخرى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إيطاليا، مصر، رومانيا، بولندا، إسبانيا، الإكوادور، الأورجواي، وأيرلندا، فقد صرف المواطن في الجزيرة سنة ١٩٩٢م أكثر مما صرف المواطن في هذه الدول العشر مجتمعة، مع العلم أن من بينها دولاً نووية وأعضاء في حلف شمال الأطلسي، ويتضح جانب آخر من هذه الصورة المذهلة عندما نعلم أن الفرد في القوات المسلحة في الجزيرة العربية أُنفِقَ عليه أكثر مما أُنفِقَ على الفرد العسكري في تسع دول مجتمعة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بلجيكا، الأرجنتين، الصين، إيران، العدو الصهيوني، كوريا الجنوبية، وتنزانيا.

أليس من حقنا أيها الملك أن نسأل أين ذهبت كل هذه المبالغ؟ لا عليك في عدم الإجابة، فإذا عُلمت نسبة العمولات والرشاوى التي تحصل عليها والأمراء المتنفذين وعلى رأسهم

وزير الدفاع سلطان مع شركات الأسلحة ومقاولات بناء المدن والقواعد العسكرية، فلن نتعب أنفسنا في السؤال عن مصير باقي المبالغ المصروفة، فلم يعد خافياً أنكم وتلك الشرذمة من الأمراء المتنفذين تستولون من كل صفقة على نسبة ما بين ٤٠-٦٠٪ من قيمتها.

والنسبة الكبرى من الأموال المتبقية تُصرف في بناء قواعد وتجيهزات لا يتناسب حجمها الضخم وتجهيزاتها العالية مع عدد وكفاءة جيش البلاد، الشيء الذي ينبؤ أنها بُنيت لا لهذا الجيش، ولكن لتستخدم من قبل القوات الأمريكية والغربية التي ترابط في كثير منها الآن.وعلى ذكر هذه القوات، ألا يحق لنا أن نتساءل عن الهدف من إبقائها إلى الآن بعددها وعتادها المذهلين على أرض الحرمين؟ هل ما زال العراق بعد تدمير قواته وتجويع شعبه المسلم يشكل خطراً فعلياً على عرشكم؟ كل الحقائق تشهد بغير ذلك وتؤكد أن الخطر الذي ترابط هذه القوات من أجل دفعه ليس خطراً وهمياً من عراق مدمر جائع بل هو الخطر الإسلامي في الداخل كما يقول الخبراء، بناءً على ما تعيشه البلاد من صحوة إسلامية مباركة ومتصاعدة

في جميع القطاعات المدنية والعسكرية ومهما يكن فليس هنالك أي مسوّغ لإبقاء جيش البلاد في حالة العجز والقصور التي يعيشها، في حين يُفترض فيه حماية بلاد المسلمين والدفاع عن قضاياهم فضلاً عن حماية البلاد المقدسة، فمن غير المعقول السكوت عن تحويل البلاد إلى محمية أمريكية يدنسها جنود الصليب بأقدامهم النجسة حماية لعرشكم المتداعي وحفاظاً على منابع النفط في المملكة.

وفي ضوء الواقع الحالي أيها الملك، أليس من حق الأمة أن تتساءل عن الذي يتحمل زعزعة الأمن وإثارة الاضطراب؟ أهو النظام الذي أسلم البلاد لحالة العجز العسكري المزمن ليسوغ استجلاب القوات الصليبية واليهودية لتدنس الأماكن المقدسة؟ أم هو الداعية الذي يدعو لإعداد الأمة وتجييشها لتتولى بنفسها شرف حماية دينها والدافع عن مقدساتها والذب عن أرضها وعرضها؟!.

والحق أن اللوم في هذا المجال كله يقع عليك أنت ووزير دفاعك دون أفراد الجيش والحرس الذين يُشهد لكثير منهم بالصلاح والشهامة والشجاعة ولكن ليس لهم من الأمر شيء،

فقد كان خوفكم من أي عمل إصلاحي يحتمل أن يقوموا به دافعاً لكم إلى تهميش كثير من ضباطهم وجنودهم، وزرع الجواسيس بين صفوفهم، وكان خوفكم من أي تنسيق محتمل بين الأسلحة المختلفة (البرية والبحرية والجوية) للقيام بأي عمل إصلاحي ضدكم سبباً وراء منعكم أي تنسيق أو حتى تعارفٍ كافٍ بينهم، مع ضرورة التنسيق لأي عملٍ عسكري ناجح، فكان ثمنُ محافظتكم على عرشكم ودفعكم لأوهام الخوف التي تلاحقكم هو ما لحق البلاد والعباد من عارٍ وشنارٍ ودمارٍ وانهيارٍ بسبب حرب الخليج.

الخلاصة والاستنتاجات :

لقد ثبت لنا مما سبق أيها الملك، أن نظامكم قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يبطل ولايته عند الله، وثبت عليه من الفشل الذريع والفساد الشنيع ما يوجب عزله عند الناس، فهو بتشريعه القوانين الوضعية الكفرية وإلزامه الناس بالتحاكم إليها، وبموالاته ومناصرته للكفار ضد المسلمين قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يوجب عزله والقيام عليه.

وبفساده الذريع وفشله الشنيع في مجالات الدفاع

والاقتصاد وغيرها، أثبت عملياً عدم أهليته لأن يتولى تسيير أمور البلاد حتى ولو لم يكن على ما هو عليه من انتقاض الإسلام والردة عن الدين. لقد جمعت أيها الملك على الناس أعظم ما يُستعاذُ منه من الشر وهو الكفر والفقر.

ومن جملة ما سبق يتضح : أن خلاف الأمة التي يتقدمها العلماء والدعاة والمصلحون والتجار وشيوخ القبائل مع نظام حكمكم ليس خلافاً عارضاً ولا نزاعاً عابراً؛ بل هو صراع متأصل بين منهجين ونزاع عميق بين عقيدتين، صراع بين المنهج الرباني المتكامل الذي أسلم الأمر لله في جميع شأنه منهج ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾، **منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله بكل دلالاتها ومقتضياتها، وبين المنهج العلماني الصارخ، منهج** ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾ **منهج** ﴿ الذين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾.

وبناء على ما تقدم، فإن ما تقوم به الأمة وفي صدارتها العلماء والمصلحون والتجار وشيوخ القبائل ضد نظام حكمكم لن يدخل قطعاً في باب الخروج المحظور على الحكام؛ لأن نظام حكمكم فاقد للمشروعية كما بيّنا والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، كما قرر أهل العلم، والحاكم إذا ارتد وجب الخروج عليه بإجماع الأمة. لكن هذا أيضاً لا يعني أن كل تصرف من هذا القبيل يكون صواباً بالضرورة، فلكل مرحلة من مراحل التغيير مقومات عملها ووسائله وأهدافه.

وتحديد ذلك لا يمكن أن يتم باجتهاد شخصي متعجل، أو قرار فردي مستفَز، بل يتم من قبل قيادات الأمة من العلماء الصادقين والدعاة والمصلحين الذين أثبتت المحن والابتلاءات جدارتهم وأهليتهم للتصدر لمثل هذه الأمور العظام.

ولا شك أنه في مقدمة واجبات المرحلة الحالية الصدع بالحق والجهر به وبيان معاني ومقتضيات لاإله إلا الله ومايترتب على الخروج عنها حتى تكون الأمة على بصيرة من دينها ووعي من أمرها..

وبعيداً عن هذا وذاك، فإننا نرى أيها الملك أن من مصلحتك

الشخصية ومن مصلحة عائلتك ومن حولك، وقد تقدمت بك السن ودب إليك المرض وحاصرتك الأزمات الداخلية والخارجية، أن تجنب الأمة والبلاد والعباد، مزيداً من العناء والشقاء والأزمات والاضطرابات، وأن تقدم استقالتك فتريح وتستريح وتترك الأمة تمارس حقها بواسطة أهل الحل والعقد في اختيار من ينقذها من هذه الهاوية التي قدتها إليها، بعد أن انقطع الأمل في أن تصلح من حالك بعد أن تقدمت بك السن وشخت، فقديماً قال الشاعر :

فإن سفاه الشيخ لا حلم بعده

وإن الفتى بعد السفاهة يحلم

ولعلك تتذكر في هذا المقام أن الملك سعود عُزل في ما هو دون ما أنت عليه من الفساد بعشرات المرات، وقد كنتَ وقتها في صدارة من سعوا في عزله، وحسناً فعلت يومها، وليتك اليوم تفعل، ولا تقتصر في ذلك على مجرد الاستقالة الشخصية، فلا بد من إقالة كل من كان له دور من وزرائك وحاشيتك فيما آلت إليه الحال، فكما تحملت سيئة تسليطهم على رقاب العباد ومصالح البلاد، فحاول أن تكون لك مزيّة

تخليصها من شرّك وشرهم، وخاصة وزير دفاعك الفاشل الذي لم يتول أمراً وأتى منه بخير، سواء كان أمرا سياسياً أو إداريا، فقد فجّر ملف الحدود مع دولة قطر، وكاد أن يشعلها حرباً ضروساً مع اليمن، هذا زيادة على فشله في إدارة وزارة الدفاع والطيران والخطوط الجوية التي أفلست على يديه.

وغير مجدية في هذا المقام التعديلات الوزارية الترقيعية التي تأتي في النهاية بوزراء مربوطين بفلك الفساد الكامن في أساس ورأس النظام الحاكم ويدورون حوله لايملكون من الأمر شيئاً، إذ على افتراض حسن نيتهم وسعيهم في الإصلاح، فإن هامش صلاحياتهم المحدود، وسلطتك المطلقة فوقهم لا تتيح لهم فرصة أي إصلاح، فلايستقيم الظل والعود أعوج.

وهذه المطالب بالاستقالة والإقالة ليست مطالب تعجيزية، فهي نفس ما دعوت إليه وقمت به وإخوانك بشأن الملك المخلوع سعود في السابق.

وقبل أن نضع القلم نطلبُ منك أن تفكر ملياً وتراجع نفسك كثيراً أمام هذه الحقائق قبل أن تأخذك العزة بالرفض وتتخذ قرارك بمعاقبة كل من سعى في إيصال هذه الرسالة إليك، وعكر مزاجك بها، كما فعلت مع كثير من عرائض ومذكرات النصح التي رُفعت إليك، والتي كان من أشهرها مذكرة

النصيحة التي جاءتك حافلة بأهم المطالب الإصلاحية مبينة الداء واصفة الدواء بدقة العالم وحرارة الداعية وإشفاق الناصح في أدب جم ووقار عظيم، ولم يكن منك إلا أن تجاهلت النصح وتغافلت عن الناصحين بل وقررت عقاب صفوة الأمة من العلماء والدعاة والمصلحين الذين رفعوها إليك، وأجلبت عليهم بخيلك ورجلك من سدنة نظام حكمك وزبانيته وهيئاته السلطانية وحاشيته من المخدوعين والمتمالئين، فاستصدرت الفتاوى التي ترمي بكل إفكٍ وتقذف بكل بهتان تلك النخبة من أبناء الأمة والصفوة من علمائها التي لا زالت مرابطة بكل صبر وثبات في زنازين سجونك ووراء قضبانها الحديدية، نسأل الله أن يفك أسرهم ويسهل أمرهم ويثبتنا وإياهم على طريق دعوته وسبيل التمكين لدينه ﴿ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ﴾، ونسأله أن يعيننا على الوفاء بما عاهدناه عليه من الثأر لدينه والانتقام لأوليائه عامةً وللذين يتعرضون لأنواع التعذيب والبطش على أيدي جلادي سجونكم خاصة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التاريخ : ١٤١٦/٢/١٣هـ عنهم/ اسامة بن محمد بن لادن

الموافق : ١١/ ٧/١٩٩٥م